الجانب الحكومي بالجلسة

وزير الداخلية يمازح العريعد

خلل التركيبة السكانية يتزايد والأحكام القضائية لا تنفذ

مستجوبو وزيرة الشؤون: أضرت بحقوق أبناء الوطن بمعالجتها الخاطئة

- معاناة المعاقين المحتاجين للكراسي المتحركة مازالت مستمرة

الشيخ صباح الخالد اثناء الجلسة

وزيرة الشؤون ترتب أوراقها

- حل مجالس إدارات الجمعيات تم بسياسة مدروسة القصد منها خصخصة العمل التعاوني

- أصبح من اللافت رؤية الأعداد الكبيرة للمستشارين الوافدين برواتب عالية في عهد الوزيرة

- تدرجنا في وسائل الرقابة البرلمانية ولم يعد لدينا مفر من اللجوء إلى الاستجواب

دعوة للظلوم واحذروها ان تصلكم في دنياكم قبل آخرتكم سيحاسبكم الله على قراراتكم ..كل تراجعات الوزيرة الصبيح عن تعسفها ببركة الاستجواب، وإذا عدت الاستجواب فاعلموا انها ستعود لتعسفها وظلمها... اللهم بلغت اللهم فاشهد

خالد العتيبي :وجهت مع عدد من النواب اكثر من رسالة الى سمو رئيس مجلس الوزراء نطالب سموه بعدم توزير هند الصبيح مرة اخرى بعد ان فشلت في اداء مهامها واعلنتها انا لم توزيرها سنسائلها سياسيا ومع ذلك تم توزيرها.. هناك تجاوزات ومخالفات كثيرة في الجهات والهيئات التابعة للوزيرة وان نقبل الصمت ولن نخضع لاي ضغوط لاننا اقسمنا على حماية مصالح الوطن والمواطنين ..يشهد الله اننا قدمنا استجوابنا هذا الى وزيرة الشؤون لاجل نصرة اليتامى والمعاقين والارامل والضعفاء فهؤلاء الفئات للاسف هند الصبيح تتعمد الاإلهم والتعسف ضدهم ولا ندري ما السبب وستتصدى لها وفق الدستور والقانون فهؤلاء مواطنين لهم حقوق كفلها الدستور ..هند الصبيح تتعمد ابناء الكويت وتقسو عليهم

وخانت القانون الذي يساعدهم ..يا معالي الوزيرة ذنب الطفل الذي رفضت منحه مساعدة اجتماعية في رقبتك وانت تدرين من هو ..على الحكومة ان توقف الهدر لديها اولا وفي وزارائها قبل ان تتحدث عن سياسة التقشف ..للاسف الحكومة فاقمة الموضوع خطا تريدان تنقشف مع المعاق واليتيم والارملة وتترك الهدر في وزارائها ومؤسساتها دون حسيب ولا رقيب .. تبعية هيئة المعاقين الى وزارة الشؤون تعتبر مخالفة للقانون ٤٧ الذي نص على ان تبعيتها تكون للنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ..الوزيرة اجبرت المواطنين على اللجوء الى مواقع التواصل الاجتماعي لكي يحصلوا على حقوقهم

العتيبي يعرض فيديو لفتاة كويتية تطلب من وزيرة الشؤون ان تسمح لها بمنحها مقعدا متحركا والوزيرة تعتذر عن هذه المعاناة وتعد بسرعة حل مشكلتها

العتيبي يخاطب النواب :هل تقبلون بان مستشاري لجنة المساعدات في وزارة الشؤون الاجتماعية بدولة الكويت من الوافدين وهم من يتحكمون في عيالكم الكويتيين ..هند الصبيح تريد اذلال الكويتيين بان تجعلهم يلجؤون الى الجمعيات الخيرية يطلبون المساعدات ولن نقبل بذلك الامر وعلى كل نواب الامة ان يتحملوا مسؤلياتهم امام الله والمواطنين .. المعاقون الذين يحتاجون إلى الكراسي المتحركة مازالت مستمرة، وعلينا معرفة اين الخلل في هذا الأمر خاصة وأن الوزيرة تقول بانها عملت على حل المشكلة بشكل جذري..وزيرة الشؤون تنتهك احكام القضاء ولا تطبقها ..المحكمة تقضي في حكم نهائي بعدم جواز دفع الجمعيات التعاونية ايه اموال الى المحافظات والوزيرة تصر على الدفع بالرغم ان مجلس الامة اوصى كذلك بوقف استقطاع اي نسب من اموال ارباح المساهمين في التعاونيات لصالح للمحافظات وكان ذلك في اعقاب استجواب النائب صالح عاشور والوزيرة كانها تقول للمجلس توصياتكم كلام فاضي وحبر على ورق .. وزارة الشؤون ووزيرتها شغلهم الشاغل اقامة الدعاوي على ابناء الكويت حتي ارهقوا المحاكم واستلمت اروقتها بالقضايا..هل يعقل صرف 200 الف دينار من قبل صندوق دعم المشاريع الوطنية في وزارة الشؤون لحل ازمة البصل ؟

نسال معالي الوزيرة هل البصل من المشاريع الوطنية؟

..هند الصبيح جعلت الكويتيين غرباء في دیرتهم حتي صار الكويتي والوافد واحد باشتراط الطرفين الحصول على اذن عمل

القوي العاملة اصدرت ١٣٣ الف تصريح عمل خلال ٧ اشهر وفي المقابل هناك ١٢٩ الف وافد مخالفون للاقامة ..هند الصبيح لا ترد على اسئلة النواب البرلمانية واذا اجابت تكون اجابتها غير مقنعة وليس لها علاقة بالسؤال وكانها تريد تضليل معطي الامة ..كل ما يهم وزيرة الشؤون هو كيفيه كسب الولاءات على حساب التعيينات سواء في المناصب الاشرافية او مجالس الادارات المؤقتة للجمعيات التعاونية لربعها..وسؤالنا للوزيرة الصبيح: اين جيوش الموظفين ومشروع الميكنة؟! .. الوزيرة الصبيح تعمل عكس ما تدعي، وتجاوزاتها كثيرة وموثقة ، وبقاؤها في منصبها ليس من مصلحة الكويت والكويتيين .

الرئيس الغانم:ترفع الجلسة لاداء الصلاة .

استئناف عقد الجلسة

وصول سمو رئيس مجلس الوزراء الى قاعة عبد الله السالم

مبارك الحجرف يبدا مرافعته:هذا الاستجواب ينتظره الشعب الكويتي كله ولقد اتبعنا كافة الادوات الدستورية قبل الاقدام عليه ..هيئة المعاقين لم تطبق القانون بل وتتعسف ضد ابناء الكويت ..استجوابنا بعيد تماما عن الشخصانية وانما هو لتصحيح اخطاء وتجاوزات تصر الوزيرة عليها بالرغم اننا نبهنا الوزيرة اكثر من مرة عبر مختلف الوسائل والادوات الدستورية ..في الكويت وبوزيرة الشؤون فان المعاق تبدا معاناته بمجرد ان يقوم بمراجعة هيئة ذوي الاعاقة والسبب عدم تطبيق القانون في ظل غض الطرف من الوزيرة.. اليوم يجب على نواب الامة ان ينتصروا للضعفاء وتعسا لنا ان لم ننتصر لهذه الفئة المستضعفة بعد ان اصبح كل معاق هو مدعي للاعاقة من وجهة نظر الوزيرة ..المشكلة ان اللائحة التنفيذية لقانون المعاقين تخالف تماما القانون والوزيرة لا تدري شيئا في ظل جيش من المستشارين الوافدين الذين تعتمد عليهم في كل الامور ..خلل التركيبة السكانية امر خطير وينذر بعواقب وخيمة واعتقد سياتي يوم المواطن يقود سيارته ويلتفت يمينا ويسارا ولا يجد سوي الوافدين في الدبرة ..واقولها من قلب يحترق علي ما يحدث في بلدي الكويت اذا لم يتم معالجة اختلالات التركيبة السكانية فنحن لسنا على الطريق السليم بل وسيصبح الكويتي غريبا في وطنه ..مستشار وزير الشؤون كان يعمل حارس امن في احدي الصحف الكويتية وعين كمستشار للوزيرة بتاريخ ٢٥-٨-٢٠١٥ مع العلم انه حصل على الشهادة الجامعية بتاريخ ٢٩-١٢-٢٠١٥ بتقدير مقبول ..واذا كانت هند الصبيح ام الوافدين فان صفاء الهاشم هي نصيرة المواطنين ..وزيرة الشؤون تعلم ان هناك التفافا ومرارغة في تحويل التاشيرات يتم عن طريق التحايل في العقود الحكومية التي تسمح للوافدين بالتحويل ..وهذا يعتبر اهم اسباب خلل التركيبة السكانية في الكويت

..هند الصبيح عينت وافدا في مكتبها براتب ١٥٠٠ دينار في الشهر وبدل ٤ الاف شهريا بسبه تطوير ادارة الحاسب الالي وعيال الكويت ينتظرون فرصة عمل ..للاسف في عهد هند الصبيح اصبحت وزارة الشؤون مرتعا للوافدين ..وزيرة الشؤون تخالف القوانين وباست في بطن الدستور ..حولت جمعية اليمن السعيد الي مسمي جمعية مساعدة الطلبة واقيم برج تجاري علي مقرها في شارع بيروت والشركة المساهمة في هذا البرج تقوم بالتحويل الي اسرائيل عبر بنوك اسرائيلية فماذا فعلت الوزيرة ..لعلمكم كل ما ستقوم الوزيرة بعرضه عليكم هي مجرد فيديوهات مفبركة ولم يتغير شي المخالفات والتجاوزات والاتجار بالبشر ومعاناة المعاقين والارامل والمطلقات مازالت كما هي ..علينا التزامنا شرعيا وقانونيا وانسانيا يحتم علينا ان نوصل المخصصات المالية الي مستحقيها بعيدا عن من يحاولون استغلال النفوذ في الحصول على ما لا يستحقون

الوزيرة الصبيح تبدا مرافعتها:نحن طبقنا القوانين التي اصدرها البرلمان والتزمنا بالقسم الدستوري الذي اقسمناه امام محلسكم الموقر وامام صاحب السمو امير البلاد هل مطلوب مني تطبيق القانون ام التساهل والمجاملة لمن لا يستحق؟.. الحديث عن تجميد عمل لجنة المساعدات العامة كلام عار عن الصحة تماما واللجنة مازالت تمارس عملها ..استند في عملي علي الدستور الذي ينص علي عدم التفريط بالمال العام ولكن يبدوا ان هذا الامر با يعجب البعض ..لا يمكن ان احرم احدا من حقه في المساعدات الاجتماعية ولكن وفق القانون والضوابط

والمساعدات الاجتماعية ارتفعت الي ٢٦٥ مليون دينار بعد ان كانت ٧٤ مليون.. واصدرت قرارا بوقف الصرف النقدي حتى نسهم في تعزيز رقع الذل عن الشرائح المستفيدة ..مديونيات المساعدات العامة بلغت ٢٩ مليون دينار في عام ٢٠١٧ بعد ان كانت ٣ ملايين في ٢٠١٤ ..فمتا يتحصيل ٦ ملايين منها وجاري العمل على تحصيل الباقي ..وردا علي من يدعي بان وزارة الشؤون الاكثر في القضايا وتربك المحاكم ،فان الوزارة كسبت ٩٨٪ من قضاياها مقابل ٢٪ خسرتها في دعاوي المساعدات العامة وهذا دليل على اننا نسير في الإتجاه الصحيح

...ويدعون باننى اهدف الى خصخصة الجمعيات التعاونية

الا يعلموا بانه لا يوجد في قانون التعاون مادة واحدة تعطي الوزير المختص الحق في خصخصة التعاونيات ..انا احافظ على اموال المساهمين في الجمعيات التعاونية وفمنا بتكويت الوظائف الاشرافية بعد ان ثبت بان الغلب السرقات في التعاونيات يقوم بها الوافدون ..ونعم بعض الجنسيات الوافدة تسيطر على تجارة الخضار ويتحكمون في رفع الاسعار وفمنا بمحاربه هولاء وندعم المزارع الكويتي..

لم اخالف القانون كما يدعي المستجوبون في نسبه المحافظات من ارباح الجمعيات التعاونية فهذه النسبه تم تحديدها بالتنسيق مع المجلس لشؤون المحافظات وذلك تطبيقا للمرسوم الصادر في هذا الخصوص.

اما ملفات الرعاية الاسرية العامة من هيئة القوي العاملة ..وفمنا بتطبيق الاختبارات المهنية للعمالة الوافدة قبل انخراطهم في سوق العمل وحتي الان اختبر ٦٥٢ وافدا يمثلون ١٤ مهنة

ونجحنا في توفير مليون و٥٥٥ الف دينار بعد اتباع خطة لترشيد النفقات في هيئة القوي العاملة ..ايضا لم اسحب اي صلاحيات من وكلاء الوزارة بل اعطيتهم صلاحيات الوزير.. وانيه الى ان عدد اللجان الطبية في هيئة الاعاقة يبلغ ٢٦ لجنة تضم ١١٦ طبيبا في مختلف التخصصات منهم ٦٦ استشاري وتدينا لجنة للتظلمات تضم ٩ استشاريين ...فمنا بارشفة ٣١٩٤٢ ملفا الكترونيا تخص المعاقين وذلك للتسهيل على فئة ذوي الاحتياجات الخاصة ..وفمنا بتغيير شدة الاعاقة ل ٥٧ حالة من بسيطة الى شديدة بعد الخضوع للجان الطبية

و٢٩٨ حالة من بسيطة الى متوسطة وشديدة ...فمنا بمراجعة ملفات الصرف للمعاقين وتبين لنا ان هناك ٤٤ ملفا لا تتفق وضوابط صرف المعاشات فضلا على ١٧٨١ ملفا غير فعال تم احالتهم للتحقيق وبحثهم ..تطبيق نظام الميكنة كشف ٧٥٣١ ملفا لم يجدد اصحابها شهاداتهم فضلا عن ٣٢١ ملفا لا توجد لها بيانات من الاساس واحلنا الموضوع الى النيابة العامة

..وقمنا بايقاف ما يقارب ٧ الاف ملف لشركات بعضها وهمية وبعضها الاخر متجاوزين القانون دون ان ننظر الى اسماء اصحاب تلك الشركات وما يهمنا هو تطبيق القانون بمسطرة واحدة على الجميع

ولم نحرم اي معاق يستحق المساعدة وفق الضوابط واللوائح القانونية ومن لديه حالة واحدة من المستجوبين يقدمها حيث عرضت ٧٧٦٥ حالة على اللجان الطبية لهيئة ذوي الاعاقة تم رفض ٣٦٧٢ منها لانها غير مستحقة..حالات غير مستحقة راجعت اللجان الطبية لهيئة المعاقين منذ عام ٢٠١٣ الى العام الماضي بلغ عددها ٣٩٥٢ اغلبها لامراض ارتجاع

احاديث ثنائية

عسكر ولحظة شرود

.. ويوشهري تتابع بتركيز